

قال المصنف رحمته:

س: ما هو توحيد الربوبية؟

ج: هو الإقرار الجازم بأن الله تعالى رب كل شيء ومليكه وخالقه ومُدبره والمُتصرف فيه، لم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الدُّل، ولا راداً لأمره، ولا معقب لحكمه، ولا مُضاداً له، ولا مُماثلاً له، ولا سميّ له، ولا مُنازع في شيء من معاني ربوبيته ومقتضيات أسمائه وصفاته.

قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] الآيات؛ بل السورة كلها.

وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفَعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَحِيدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: الآيات].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّنْ شَيْءٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الرؤم].

وقال تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخُلْفُونَ﴾ [٣٥] أَمْ خُلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ [الطور: ٣٥-٣٦] الآيات.

وقال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا

وقال **تَعَالَى**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١١﴾ [الشورى].

وقال **تَعَالَى**: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ لِدَاوُدَ وَلِمَّا يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ

الدُّنْيَا وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا﴾ ﴿١١١﴾ [الإسراء].

وقال **تَعَالَى**: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي

السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ ﴿٢٢﴾ وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ

إِلَّا لِمَنْ أذِنَ لَهُ، حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ

﴿٢٣﴾ [سبأ].



قال الشارح وفق الشئ:

لمَّا فرغ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ **تَعَالَى** من ذكر ما ذكر ممَّا يتعلّق بتوحيد الألوهيّة، أتبعه

بذكر قسيمه توحيد الربوبية، وسيلحقه بعد ما يتعلّق بتوحيد الأسماء والصفات؛ فقال

سائلًا هاهنا: (ما هو توحيد الربوبية؟).

ثمَّ أجاب عنه بقوله: (هو الإقرار الجازم بأنَّ الله **تَعَالَى** ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه وخالقه

ومُدبِّره والمُتصرِّف فيه) إلى آخر ما ذكره.

وهذا يُقال فيه ما قد قيل في سابقه؛ من أنَّ الحدود المبيّنة حقائق الأشياء ينبغي أن

تكون مبنية على الاختصار والإيجاز؛ ذكره الشيوطي في «تدريب الراوي»؛ ليتَمَّ فهمها،

ويكملُ تصوُّرها.

ومدار ما ذكره المصنّف في (توحيد الرُّبوبيّة): أنّه إقرارٌ جازمٌ بأنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ. ثمَّ ذكر بعد هذا أفرادًا من معاني الرُّبوبيّة؛ كالملك، والخلق، والتدبير؛ وهذه الأنواع الثلاثة من الرُّبوبيّة هي مع الرِّزق أكثرُ ما يدور في القرآن من أفعال الرُّبوبيّة.

فأكثر أفعال الرُّبوبيّة ذكرًا في القرآن: أربعة؛ هي:

✓ الخلق.

✓ والرِّزق.

✓ والمُلك.

✓ والتدبير؛ ويُسمّى أيضًا: تصريفًا.

فهذه الأربعة هي أشهر أفعال الرُّبوبيّة، وأكثرها ذكرًا في القرآن.

واقصر عليها من اقتصر في بيان الرُّبوبيّة؛ فإنَّ من أهل العلم من ذكر أنّ الرُّبوبيّة تتعلق بهؤلاء الأربعة، ومُراده: لكثرة دورانها وشهرتها في القرآن، لا أنّ الرُّبوبيّة تنحصر فيها؛ فإنَّ معانيها أوسع من هذا، لكنَّ أكثر ما ذُكر في القرآن هو هذه المعاني الأربعة.

وإثباتها لله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** يقتضي نفْي أضدادها؛ الَّذِي ذكره المصنّف في قوله: (لم يكن له شريكٌ في المُلكِ، ولم يكن له وليٌّ من الدُّلِّ...). إلى آخر ما ذكره من النَّفْي؛ لما تقدّم من أنّ مدار التَّوْحِيد أصلًا هو على نفْي وإثبات.

فإذا أثبتَّ لله ربوبيّته بأفعاله المذكورة هنا وغيرها، فإنَّ هذا الأفراد لا يكمل إلا بنفيها عن غيره **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

وأخصرُ ممَّا ذكره المصنّف: أن يُقال: (توحيد الرُّبوبيّة) شرعًا هو أفراد الله بذاته

وأفعاله.

فتوحيد الربوبية يتعلّق به أمران:

✓ أحدهما: إفراد الذات.

✓ والآخر: إفراد الله بأفعاله.

واقصر بعض أهل العلم على بيان (توحيد الربوبية) بكونه إفراد الله بأفعاله، ولم

يذكروا إفراد الله بذاته.

والأولى: ذكرها هنا؛ فإنّ ذكرها مع الربوبية أولى من ذكرها مع الألوهية أو مع

الأسماء والصفات^(١).



(١) ولم نقل: (توحيد الربوبية هو توحيد الله بأفعاله) فقط دون ذكر (توحيد الذات)؛ لأنّ توحيد

الألوهية يتعلّق بالعبادة التي هي أفعال العباد التي يتقربون بها، والأسماء والصفات هي أسماء الذات وصفاتها؛ فلا يكون (توحيد الذات) مندرجاً فيهما، بل يكون مندرجاً في الربوبية. [شرح

برنامج التعليم المستمر].

قال المصنف رحمته:

س: ما ضدُّ توحيد الربوبية؟

ج: هو اعتقاد متصرفٍ مع الله عزَّوجلَّ في أيِّ شيءٍ من تدبير الكون؛ من إيجادٍ، أو إعدامٍ، أو إحياءٍ، أو إماتةٍ، أو جلب خيرٍ، أو دفع شرٍّ، أو غير ذلك من معاني الربوبية، أو اعتقاد مُنازعٍ له في شيءٍ من مقتضيات أسمائه وصفاته؛ كعلم الغيب، وكالعظمة والكبرياء، ونحو ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ﴿٢﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴿٣﴾ [فاطر ٢-٣] الآيات.

وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾ [يونس: ١٠٧] الآية.

وقال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ ﴾ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٢٨﴾ [الزمر].

وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩] الآيات.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥] الآية.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: العظمة إزارِي، والكبرياءُ ردائي، فمن

نَارَ عَيْنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا أَسْكَنَتْهُ نَارِي»؛ وهو في «الصَّحِيح».



قَالَ الشَّارِحُ وَقَالَ السُّنِّيُّ:

لَمَّا بَيَّنَّ الْمَصْنُفُ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ، اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَبَيِّنَ ضِدَّهُ؛ فَأُورِدَ سَوْألاً يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ فَقَالَ: (مَا ضِدُّ تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ؟).

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ اعْتِقَادُ مُتَصَرِّفٍ مَعَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِنْ تَدْبِيرِ الْكُونِ؛ مِنْ إِيجَادٍ، أَوْ إِعْدَامٍ)، إِلَى أَنْ قَالَ: (أَوْ اعْتِقَادُ مُنَازَعٍ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ).

فَجَعَلَ الْمَصْنُفُ ضِدَّ تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اعْتِقَادُ مُتَصَرِّفٍ مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالْآخَرُ: اعْتِقَادُ مُنَازَعٍ لَهُ.

وَلَا تَنْحَصِرُ ضِدِّيَّةُ تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ فِي هَذَا؛ بَلِ الْأَمْرُ فِيهِ كَسَابِقِهِ؛ فَتَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ

- كَمَا تَقَدَّمَ - ضِدَّهُ: الشُّرْكَ - كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ -؛ وَكَذَلِكَ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ ضِدَّهُ: الشُّرْكَ.

فَشُرْكَ الرَّبُوبِيَّةِ مُضَادُّ تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ، كَمَا أَنَّ شُرْكَ الْأُلُوْهِيَّةِ مُضَادُّ تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ.

وَالْأَمْرَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمَصْنُفُ هُمَا مِنْ أَعْظَمِ شُرْكَ الرَّبُوبِيَّةِ؛ وَلِهَذَا اقْتَصَرَ

عَلَيْهِمَا^(١).

(١) وَلَوْ أَجَابَ الْمَصْنُفُ رَحْمَةَ اللَّهِ بِمِثْلِ مَا أَجَابَ بِهِ فِي تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ لَكَانَ ذَلِكَ الْجَادَّةَ السَّلَامَةَ

وشرك الربوبية - شرك الألوهية - ينقسم باعتبار قدره قسمين:

- أحدهما: شرك أكبر.

- والآخر: شرك أصغر.

فمن شرك الربوبية الأكبر: اعتقاد متصرفٍ مع الله، أو منازع له.

ومن شرك الربوبية الأصغر: اعتقاد أن التعاليق والتائم أسبابٌ لجلب الخير ودفْع الضُرِّ.

فشرك الربوبية يقع فيه الأكبر، ويقع فيه الأصغر، وهو ضدُّ توحيد الربوبية.

وأورد المصنّف رحمه الله آياتاً تدلُّ على انفراد الله عزَّ وجلَّ بتدبير الكون، وأنه لا يوجد له منازعٌ ولا شريكٌ ولا ظهيرٌ.

ثم أتبعها بحديثٍ عزاه إلى «الصَّحيح»، وليس هو فيه بهذا اللَّفظ، وإنما بلفظٍ آخر قريبٍ منه. فائدة في نسبة الحديث

ومثل هذا سائغٌ عند أهل العلم؛ أن يقولوا فيه: وفي «الصَّحيح»؛ فإنهم يريدون أصلَ الحديث أنه في «الصَّحيح» وإن كان بلفظٍ آخر.

وإلى ذلك أشار العراقيُّ بقوله:

وَالأَصْلُ يَعْنِي الْبِيهَقِي وَمَنْ عَزَا وَكَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِي مَيَّزَا

أي ما يقع في كُتب البيهقي - كـ «السُّنن الكبرى» وغيرها - من قوله: (رواه البخاريُّ

ومسلمٌ) وقد لا يكون فيهما بهذا اللَّفظ: فإنه يريد أن أصلَ الحديث عندهما عن ذلك

الصَّحَابِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ مَوْجُودًا فِيهِمَا.

وقوله: (وَكَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِيُّ مَيْزًا) أَي لَيْتَ الْحُمَيْدِيُّ - صَاحِبُ «الْجَمْعِ بَيْنَ

الصَّحِيحِينَ» - اعْتَنَى بِتَمْيِيزِ هَذَا لَمَّا فَعَلَ فِي ذَلِكَ مَا فَعَلَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ.

والحديث المذكور هو في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة وأبي سعيد

الخدري **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**؛ أَنَّ النَّبِيَّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قَالَ: «الْعِزُّ إِزَارُهُ، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ، فَمَنْ

يُنَازِعُنِي عَدْبَتُهُ»^(١)، وَهُوَ حَدِيثٌ إلهِيٌّ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ^(٢).



(١) وَأَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي أوردَه المصنّف هنا فلا يصحُّ عن النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. [شرح برنامج

التّعليم المستمر].

(٢) إلى هنا تمام المجلس السّادس، وكان بعد العصر يوم السّبت الثّاني والعشرين من ربيع الآخر، سنة

ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدّته: ساعةٌ وأربعٌ وثلاثون دقيقةً.